

على القيام لا يجزئ صلاته بخلاف النافلة وان عجز المريض عن القيام حقيقة او
 حكما بان كان يقدر عليه الا ان يجازي ان قام ان براد مرضه ويطلب روفه ويجد
 التماسا شديدا يصعب عليه ان يركع ويسير لقوله عليه السلام صل قائما فان يستطع
 فقام فان لم يستطع فجلس وان لم يستطع فاستلقا ولو كان عليه سبب
 القيام نوع مشقة من غير ان يركع ويجوز له ترك القيام ولو قد القيام
 ولو قد ركع منكب على عصى او خاضع قال الملواني الصحيح انه يلزمه القيام ولو قد
 على بعض القيام لانه لو كان لا يقدر الا على قدر الخيرة لزمه ان
 ان يجزم قائما ثم يقعد فان لم يستطع الركوع والسجود فاعدا او يركع
 لهما ايماء وجعل السجود بغيره من الركوع والركوع في وجهه شيئا
 عليه من وسادة او غيرها لعله لا يركع من حاته فله يصلي على وسادة
 فاخذها فري بها وقال صل على الارض ان استنقذت والآفوم
 ايماء وجعل سجدتك احض من ركوعك وتبرير للمص وبعث بالمعنى
 وهي قوله اذ قدرت ان تسجد على الارض فاسجد والا فاقوم برأسك
 ولو نوى شيئا فسجد عليه فان كان يخفى رأسه سجدة وكبر صلاته باليمنى
 ولو كانت الوسادة على الارض فسجد عليها جاز ولا يفي النخبة ايضا
 لكن ان كان يجرد على الارض تكون صلاته بالركوع والسجود والايمنى
 بالايمن ايها وفي النخبة فان لم يستطع القعود استلقى على ظهره
 وجعل عليه على القبلة فأيها اي بالركوع والسجود وجعل تحت
 يمينه وسادة لئلا يركع الايماء باليسار وان قد على القعود مستندا
 لزمه ذلك ولا يجزئ الاستلقاء وان استلقى على جنبه الايمن ويسجد
 متوجبا على القبلة وروي جاز ايضا والاستلقاء افضل عند القدره عليه

وان لم يستطع الايماء بلباسه اصلا اخرجت الصلوة عنده في رواية طم
 تسقط اذا كان يعقل وفي رواية سقطت عن بالكلية وان كان يعقل
 اذا زاد عجزه على يوم وليلة ولا يوجب بعينه ولا يقبله ولا يجازيه وهذا
 هو ظاهر الرواية وعن ابو يوسف انه يوجب بعينه ويجازيه لا يقبله
 وعن زفر بن يحيى يقبله ايضا ولذا عبد الله بن يحيى لم اذ ابراهي زال عجزه
 عن الايماء بالمراس وقد عجزه نظر ان كان يعقل الصلوة حالة المرض
 والعجز عن الايماء بالمراس فانه يلزمه القضاء على الرواية الا انه يجزئ
 قوله اخرجت عنه ولا تسقط والاي وان لم يكن يعقل الصلوة فلا
 يلزمه القضاء وصار كالمعنى عليه فانه ان كان الانهاء اقل من يوم
 وليلة ففي ما فانه زمن الانهاء وان كان الانهاء اكثر من يوم وليلة
 سقطت عنه الصلوة بالكلية ولم يلزمه قضاء شيء فاذا المرض العاجز
 عن الايماء بالمراس ان كان لا يعقل الصلوة اكثر من يوم وليلة سقطت
 عنه الصلوة بالكلية ولم يلزمه قضاء شيء فاذا المرض العاجز عن الايماء بالمراس
 ان كان لا يعقل الصلوة من يوم وليلة سقطت وان كان يعقل التسقط و
 ان كثرت بل تؤخر لي زمن القدره قال صاحب العذبة وصاحب المنافع وهو
 الصحيح على الرواية الثانية ويجوزها تسقط عنها اذا زاد عجزه على يوم وليلة ولو كان
 يعقل الصلوة لا يلزمه القضاء اذا برأ وصح في خان وصاحب المحيط وخام
 شيخ العالم الاسلام وفحل الاسلام وصاحب الصلاة صح والذليل في شرح
 لم الزيادة على يوم وليلة من حيث الساعات عند الخيرة فاذا زاد على الثم
 ساعة سقطت القضا وعند محمد من حيث الاوقات فاذا اذت الفوات
 على خمس سقطت والا فلا وصح في المبسوط والخيرة هو محمد بعد ذكر الخلاف

وان لم